



The Role of Electronic Payment Systems in the Profitability of the Iraqi Banking Sector for the Period (2010-2022)

*دور أنظمة الدفع الإلكتروني في ربحية القطاع المصرفي العراقي للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٠)

**حيدر صلاح مهدي **أ.م. د عبد الجاسم عباس **م. د محمد سعد طالب

Abstract

The study aims to analyze the role of electronic payment systems in enhancing the profitability of financial operations and banking performance, as well as identifying the factors that hinder the adoption of these systems in the development of electronic payment infrastructure in Iraq. This study employs an inductive methodology by formulating economic analysis using a descriptive approach to demonstrate the impact of electronic payment systems on the profitability of the sector. The study concludes with several findings, the most significant of which is that electronic payment systems effectively contribute to reducing the operational costs of banks by automating banking processes and improving their efficiency. This, in turn, leads to increased profits and enhanced competitiveness of banks.

*بحث مستل

**جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تعزيز ربحية العمليات المالية والأداء المصرفي، وتحديد العوامل التي تعيق اعتماد هذه الأنظمة في تطوير البنية التحتية للدفع الإلكتروني في العراق، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال صياغة التحليل الاقتصادي باستخدام الأسلوب الوصفي لبيان تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية في ربحية القطاع. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها، أن أنظمة الدفع الإلكتروني تساهم بشكل فعال في تقليل التكاليف التشغيلية للمصارف من خلال أتمتة العمليات المصرفية وتحسين كفاءتها، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف.

المقدمة

شهدت أنظمة الدفع الإلكترونية تطورات متسارعة في العقود الأخيرة مدفوعة بثورة تكنولوجيا المعلومات والتحول الكبير في الاقتصاد المعرفي، إذ لم تقتصر هذه التحولات على تحديث أدوات الدفع فحسب بل أثرت بعمق في القطاع المصرفي الذي يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية من خلال جمع المدخرات وتوجيهها لدعم القطاعات الإنتاجية، ومع ظهور الإنترنت والتطورات التكنولوجية المتتالية انتقلت المصارف من الاعتماد على الأنظمة التقليدية إلى تقديم خدمات مصرفية إلكترونية حديثة، مما ساهم في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف وسرعة إتمام المعاملات، تسعى هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية على أداء القطاع المصرفي العراقي بعد عام ٢٠١٠، حين بدأت محاولات تطبيق هذه الأنظمة كجزء من عملية الإصلاح والتطوير المصرفي التي قادها البنك المركزي العراقي، فبينما اعتمدت المصارف العراقية قبل هذه المدة على الأساليب التقليدية في التعاملات النقدية، إذ جاءت أنظمة الدفع الحديثة لتساهم في مواجهة تحديات كبيرة مثل السيطرة على السيولة وتخفيض معدلات التضخم، مع تعزيز قدرة المصارف على التعامل بكفاءة مع التحديات الاقتصادية المستجدة، إذ أصبحت أنظمة الدفع الإلكترونية معياراً أساسياً لقياس تطور الأداء المالي والمصرفي، بالنظر إلى أثرها في مؤشرات الأداء كالربحية، والسيولة، والملاءة المالية، وإدارة الموارد المالية المصرفية.

مشكلة البحث

شهدت بداية القرن الواحد والعشرون تطوراً متسارعاً في العديد من القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي. هذا التطور استدعى القطاع المصرفي لإجراء دراسات حول تطور الثقافة

التكنولوجية وقبول العملاء للخدمات الإلكترونية، ويمكن إبراز مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما هي التحديات التي تواجه عملية اعتماد أنظمة الدفع الإلكترونية في القطاع المصرفي العراقي؟

2. كيف يؤثر استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الربحية في العمليات المالية الإلكترونية داخل القطاع المصرفي

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

أن تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية في القطاع المصرفي يسهم في تحسين وزيادة الربحية في العمليات المالية داخل القطاع.

أهداف البحث

سعت الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحليل تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية على تحسين الربحية في العمليات المالية داخل القطاع المصرفي العراقي.

٢. التوصل الى معرفة العلاقة بين أنظمة الدفع الإلكتروني والربحية. في القطاع المصرفي.

أولاً: الإطار المفاهيمي لنظم الدفع الإلكتروني والربحية والعلاقة بينهما

أ. مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني Electronic Payment Systems

تُعرف أنظمة الدفع الإلكترونية بأنها عملية تحويل قيمة السلعة أو الخدمة بشكل إلكتروني باستخدام واحدة من وسائل الدفع الإلكتروني التي تعمل كوسيلة وفاء بديلة عن الوسائل التقليدية مثل النقود والشيكات، ويتم ذلك من خلال سداد ودفع الالتزامات المالية للشخص نحو الغير بشكل إلكتروني عن طريق نظام توفره المؤسسات المصرفية والمالية لضمان أمن عملية الدفع. (حميد، سلطاني، ٢٠٢٢: ١١)

ب. خصائص أنظمة الدفع الإلكتروني

أن وسائل الدفع الإلكترونية هي وسائل الدفع التي تستخدم التكنولوجيا الإلكترونية لتنفيذ العمليات المالية، وهي تختلف عن وسائل الدفع التقليدية بعدة خصائص (زيقيم، سارة، ٢٠١٥: ١٨-١٩)، منها:

- ١- السرية: أنظمة الدفع الإلكتروني تضمن سرية وحماية جميع الحركات المالية للمستخدم، وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي متخصص في إتمام هذا النوع من العمليات.
- ٢- الأمان: وسائل الدفع الإلكترونية تسهل وتسرع عملية الشراء في التعاملات المالية وتوفر أماناً وسهولة في التعامل سواء من خلال الهاتف النقال أو عبر أجهزة الحاسوب، وتحمي المستخدم من مخاطر حمل النقود الورقية، وتضمن له حقوقه المالية عند التعاقد مع المشتري الإلكتروني، مما يزيد من حجم المبيعات.
- ٣- الطابع الدولي: وسائل الدفع الإلكترونية تعتبر وسيلة مقبولة ومتوافقة لدى جميع الدول، إذ يمكن استخدامها لتسوية العمليات المالية التي تتم عبر الفضاء الإلكتروني بين المستخدمين من كل أنحاء العالم.
- ٤- الدفع يكون بواسطة نقود الكترونية: وهي قيمة نقدية موجودة في بطاقة تحتوي على ذاكرة رقمية أو في الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تدير عملية التبادل، وعليه فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، حيث يتم توقيع العقد بين أطراف متبايعين من حيث المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت من خلال تبادل المعلومات الإلكترونية.
- ٥- القبول: تتمتع أنظمة الدفع الإلكترونية بخاصية القبول التي تشتمل على (المنشد، مجيد، ٢٠٢١: ٤٤):
 - أ- سهولة الاستعمال: بمعنى أن عمليات الدفع تتم بسهولة وبسرعة من قبل المستهلك والتاجر.
 - ب- القابلية على التقسيم إلى وحدات لكي توزع على الدفع في المعاملات وبذلك يرتبط تقسيم الوحدات بتكلفة المعاملة المقدرة مسبقاً.

ثانياً. أنظمة التسوية الإلكترونية

مع توالي التقدم في القطاع المصرفي وظهور أشكال جديدة من وسائل الدفع الإلكترونية، ظهرت الحاجة إلى تطوير أنظمة تسوية إلكترونية تتناسب مع هذه التحولات، ومن بين هذه الأنظمة:

١. نظام التسوية الإجمالية في الوقت الآني (Real Time Gross Settlement system):

يستخدم في تسوية أوامر الدفع ذات الأهمية العالية، وكبيرة القيمة التي يمكن أن تتم داخل نطاق الدول، إذ يعتبر نظام دفع ذو أهمية نظامية تتم من خلاله عمليات كبيرة الحجم لدرجة أن المخاطر المحيطة به كفيلة بالتأثير سلباً على الاقتصاد ككل، ويعتمد هذا النظام على تسوية المبالغ الإجمالية التي تتداولها البنوك في الوقت الآني، بحيث يتم تنفيذ التحويلات بين الحسابات

المصرفية بشكل فوري ومستمر ونهائي، دون أي تأخير أو تراكم. وهو نظام مركزي إلكتروني يربط بين البنوك المشاركة فيه ويسمح بتبادل الأوامر الدائنة بينها، كما يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية الأخرى التي تعمل في نفس البلد (حميدي، زغدار، ٢٠١٥: ١٠ _ ١١).

٢. نظام التسوية الصافية (Netting Settlement System):

هذا النظام هو البديل المقابل لنظام RTGS، ففيه لا تتم التسوية بشكل فوري ومستمر، بل بشكل متقطع ومحدد، وذلك بناء على القيمة الصافية للمبالغ التي تتبادلها الأطراف المشاركة في نظام مركزي. ويتم فيه تسوية الحسابات بين الطرفين المتعاملين، سواء كانوا دائنين أو مدينين، دون الاعتماد على الأطراف الأخرى المشتركة في النظام (بدري، عبد الرحيم، ٢٠١٢: ٢٤٢).

٣. نظام التسوية عبر البنوك المراسلة:

يُعتبر هذا النظام ركيزة أساسية في تنفيذ العمليات المالية الدولية، إذ تتم التسوية المالية بين البنوك المراسلة من خلال ترتيبات تُعرف بالمراسلة، والتي تُعد العلاقة الثنائية بين البنوك أبسط أشكالها، في هذا النوع من الترتيبات يقوم كل بنك بفتح حساب مراسلة للبنك الآخر مما يُسهل عملية التسوية ويُعزز الكفاءة في التعاملات المالية العابرة للحدود (نظام الحسابات المتبادلة). (الحسيني، ٢٠١٩: ٢٥)

ثالثاً: أنواع ووسائل نظم الدفع الإلكترونية

تعتبر نظم ووسائل الدفع الإلكتروني من نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسنقوم في هذا المطلب بشرح الأنظمة الحديثة ووسائل الدفع الإلكتروني.

١. نظم الدفع والتحويل الإلكترونية:

أ- نظام الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS): ظهرت أجهزة الصراف الآلي (ATM SYSTEM) في التسعينيات من القرن العشرين كبديل لموظفي الصرافة في الفروع المصرفية لتقليل عدد المعاملات داخل البنك (وسيم وآخرون، ٢٠١٢: ٦٣). ويقوم مبدأ هذه الأجهزة على وجود الجهة الرئيسية للبنك وجهاز الصرف، حيث يمكن استلام بيانات العميل وعندما يدخل العميل البطاقة في الجهاز يعطي الجهاز رداً فورياً يتضمن الخدمات المصرفية (مثل السحب النقدي والاستعلام وإيداع الشيكات ... الخ) بالإضافة إلى العديد من الخدمات المتقدمة (شاهين، ٢٠١٠: ٥١٩)، أما نظام نقاط البيع (POS) هو نظام يتيح للمستهلكين الدفع الإلكتروني عند شراء السلع والخدمات من

المؤسسات التجارية والخدمات المختلفة ويعتمد هذا النظام على استخدام البطاقات الإلكترونية كوسيلة للدفع.

ب- نظام الأنترنت المصرفي: هو نظام يوفر الخدمة المصرفية عبر شبكة الأنترنت الدولية، حيث يمكن للعميل الدخول الى حسابه المصرفي في أي وقت ومن أي مكان عن طريق رقم سري وشخصي وتنفيذ التعليمات المصرفية التي يرغب بها وفقاً للقواعد والشروط المحددة. (قاسم، ٢٠١١: ٢٤)

ت- نظام الصيرفة المنزلية: هو نظام يمكن العميل من القيام بالعمليات المصرفية من خلال الحاسوب الشخصي الذي يتواجد في منزله أو في أي مكان آخر، شرط أن يكون متصلاً بحاسوب المصرف عن طريق كلمة السر أو الرقم السري أو كلاهما. (خضير، صبحي، ٢٠١٤: ٤٠)،

ث- نظام التحويل والمقاصة للشيكات: هو نظام يقوم بتحويل البيانات الموجودة على الصكوك الورقية الى بيانات الكترونية، ويتم تسوية الصكوك عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال بين الحسابات المصرفية بناءً على البيانات الإلكترونية، وبذلك يتم الاستغناء عن الصك الورقي. (رعد، ٢٠٠٧: ٣٠٩)

ج- نظام التحويل والسويفت: يعتبر نظام التحويل الإلكتروني للأموال من الأنظمة الحديثة التي تمكن من نقل الأموال بواسطة وسائل الكترونية متنوعة مثل الهاتف والحاسوب أو شريط مغناطيسي (رحيم، ٢٠١٣: ٢٢)، ويندرج هذا النظام ضمن نظام التبادل الإلكتروني، الذي يعرفه بنك التسويات بأنه نظام يهدف إلى استبدال معاملات الدفع الورقية مثل الشيكات بمعاملات وسجلات الكترونية في بنك أو بين البنوك أو بين البنك وزبائنه، سواء كان ذلك بشكل جزئي أو بالكامل، ومن ثم معالجتها وأرسالها. (صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨: ١٤)

وسائل الدفع الإلكترونية:

مع التقدم التكنولوجي الهائل في العصر الحديث وانتشار التجارة الإلكترونية، ظهرت وسائل جديدة للدفع الإلكتروني تعتمد على استخدام شبكة الإنترنت، هذه الوسائل توفر الكثير من المزايا مقارنة بوسائل الدفع التقليدية فهي تقلل من الوقت والكلفة وتزيد من الكفاءة والأمان والراحة للمستخدمين. (سعد، شوق، ٢٠١٤: ٥٣) ومن أهم وسائل الدفع الإلكتروني المستخدمة حالياً نذكر:

أولاً- البطاقة الائتمانية الإلكترونية: (Electronic Credit Cards)

هي بطاقة مغناطيسية تحمل بيانات العميل والمُصدّر هو جهة أما (مصرف أو مؤسسة) وتمكن العميل من شراء السلع والخدمات عبر الإنترنت أو في المتاجر الحقيقية دون الحاجة إلى النقود (علي، عباس، ٢٠١٥: ١١٥).

ثانياً-البطاقة الذكية: تعتبر هذه البطاقة من أحدث الوسائل التكنولوجية في مجال المدفوعات الإلكترونية، حيث تحتوي على شريحة أو أكثر تعمل كحاسب مصغر مرتبط بذاكرة تخزين، تمكن هذه الشريحة البطاقة من تنفيذ عمليات معالجة واسترجاع البيانات بسرعة وسهولة وتحمي العميل من أي محاولات للغش أو التزوير بواسطة تشفير وتحديد البيانات بدقة.

تجمع هذه البطاقة بين مزايا بطاقة الائتمان وبطاقات الخصم والمدفوعة مقدماً في بطاقة واحدة (عبد الخالق ، ٢٠١٠: ٤٩٢-٤٩٣)، وقد انتشر استخدام هذه البطاقة بين الأفراد والتجار بشكل كبير حيث تمثل قيمة نقدية مسبقة الدفع تتناقص مع كل عملية شراء ويمكن إعادة شحنها بقيمة جديدة عن طريق الماكينات الأوتوماتيكية وتتميز هذه البطاقة بإمكانية التحويل من رصيد بطاقة الى رصيد بطاقة أخرى (إسماعيل وآخرون، ٢٠١٣: ٨٢).

ثالثاً-الشبكات الإلكترونية: تستند هذه الشبكات إلى مبدأ الشيك الورقي مع اختلاف أنها تتطلب وجود جهة وسيطة لإنجاز العملية وهي (المصرف)، إذ يفتح البائع والمشتري حساباً جارياً في نفس المصرف ويحددان توقيعاً إلكترونياً مشفراً يودعانه لدى المصرف. (الصيرفي ، ٢٠٠٦: ٧٠)، وتعتمد الشبكات الإلكترونية على إدخال العميل رقم التوجيه البنكي ورقم الحساب في نموذج الطلب عبر الإنترنت لإتمام المعاملة وتحويل صافي الأموال إلى حساب المستلم، إذ تُرسل هذه المعلومات إلى شركات معالجة الدفع لإتمام العملية، إلا أن الشبكات الإلكترونية تُعد أبسطاً مقارنة ببطاقات الائتمان (Siddiqui, Goyal, 2023:1070).

رابعاً- النقود الإلكترونية: ظهرت مصطلحات جديدة للدلالة على مفهوم النقود الإلكترونية، مثل النقود الرقمية (Digital Money) أو العملة الرقمية، وتعرف بأنها وحدات ائتمانية ذات قيمة نقدية مخزنة بشكل إلكتروني على وسيلة تقنية يمتلكها المستهلك (يوسف ، ٢٠١١: ١٨).

خامساً-نقطة البيع النهائية: TPE هو جهاز يُستخدم لقراءة الشريط المغناطيسي على ظهر البطاقة المصرفية، حيث يتيح إمكانية التحقق من صلاحيتها وتوفير الرصيد اللازم لإتمام عملية الشراء، إذ يُدخل التاجر البطاقة والمبلغ في الجهاز، ويُكمل المشتري العملية بإدخال الرقم السري الخاص به، مما يتيح إتمام عملية الدفع الإلكترونية. (الكريطي، ٢٠٢٤: ٥٢)

رابعاً: مخاطر انظمة الدفع الإلكتروني

١. المخاطر التشغيلية: عرفت لجنة بازل بانها المخاطر التي تنتج عن عدم كفاية رأس المال أو عدم نجاح العمليات والأفراد والنظم داخل المصرف (الربيعي ، راضي ، ٢٠١٣: ٥٩)، ومن أمثلة هذه المخاطر انتهاك النظم الإلكترونية من قبل أشخاص غير مصرح لهم بهدف الحصول على المعلومات الخاصة واستخدامها بطرق غير مشروعة مما يتطلب اتخاذ تدابير وقائية واكتشافية لمنع هذا الانتهاك (الجنبيهي ، ٢٠٠٨: ١٨)

٢. المخاطر التقنية: هي المخاطر المرتبطة بتعطيل العمل أو النظام بسبب الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية وأنظمة الاتصال وقد تتضمن هذه المخاطر أيضا توقف النظام وأخطاء المعالجة والتشغيل وعدم ملائمة السعة وضعف المراقبة. (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٧: ٤٤).

٣. المخاطر القانونية والتشريعية: هي المخاطر التي تواجه المصارف عندما تمتد أنشطتها جغرافيا عبر المعاملات الإلكترونية والتي قد تكون أسرع من المعاملات التقليدية، ولكن في بعض الحالات قد يكون من الصعب على المصارف أداء مهامها بسبب عدم معرفتها بالقوانين واللوائح المحلية المنظمة للعمل المصرفي في بلد معين سواء كان ذلك بترخيص أو بدونه، ونتيجة لذلك فإن المصارف الافتراضية قد تفشل في تقديم الحماية اللازمة لعملائها بالإضافة إلى صعوبة جمع البيانات (محمود ، ٢٠٠٦: ٥).

٤. مخاطر السمعة: تتعلق بخسارة المصرف لجزء من عملائه أو إيراداته بسبب انتشار شائعات سلبية حول البنك وأداءه، وتنجم هذه المخاطر عن عدم قدرة البنك على إدارة المخاطر الأخرى التي ذكرت سابقا بشكل فعال وعلى البنك أن يولي اهتماما لهذه المخاطر وأن يتعرف على مصادرها وأن يلتزم بالأنظمة المنظمة لنشاطه. (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٠: ٤٤).

٦. مخاطر استراتيجية: تنبثق هذه المخاطر من الأخطاء المحتملة التي قد ترتكبها الإدارة العليا نتيجة تبني استراتيجيات غير ملائمة لتقديم وتنفيذ الخدمات المصرفية، وذلك في ظل تزايد الطلب على هذه الخدمات وتعاضم حدة المنافسة المصرفية. (عبد الله، ٢٠١٥: ٦٠)

خامسا: مؤشرات فاعلية أداء القطاع المصرفي

من المعروف أن الاستقرار المالي هو أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية في العديد من دول العالم منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، إذ يمثل الاستقرار المالي في مقاومة النظام المالي للصدمات والاختلالات التي قد تؤثر على قدرته على أداء دوره في الوساطة بين الادخار والاستثمار وتسهيل التبادلات الاقتصادية. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥:

٤-٣)

ومن بين أهم مؤشرات الربحية نذكر ما يأتي:

١- معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) Return on Assets

هو صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الأصول، ويبين النسبة المئوية للعائد الناتج لكل دولار من متوسط الأصول المحتفظ بها خلال فترة زمنية معينة، إذ كلما ارتفع معدل العائد على الأصول، كان ذلك إشارة إلى كفاءة أعلى وربحية أفضل للمصرف، تقدم هذه النسبة رؤية ثاقبة حول مدى كفاءة استخدام الإدارة لمواردها لتحقيق الأرباح، وتصاغ كالتالي (James et al, 2022: 275):

$$ROA = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

٢- معدل العائد على حق الملكية (ROE) Return on Equity

يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأموال التي تعود إلى المساهمين مقابل الأموال التي استثمروها في الشركة، إذ يعتبر معدل العائد على حق الملكية أداة قيّمة لتقييم مدى كفاءة الشركة في تحقيق عوائد للمساهمين، ويمكن صياغتها كالتالي (James et al, 2022, 275):

$$ROE = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100\%$$

سادساً: علاقة أن

تُعد نظم الدفع الإلكتروني عاملاً مهماً في تحديد مؤشر الربحية للقطاع المصرفي، حيث تُسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتوسيع قاعدة العملاء إذ هناك علاقة إيجابية بين استخدام نظم الدفع الإلكتروني وزيادة الربحية في البنوك، نظراً لأن هذه النظم تقلل من التكاليف التشغيلية وتحسن من جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

أن البنوك التي تتبنى نظم الدفع الإلكتروني بشكل فعال تميل إلى تحقيق مستويات أعلى من الربحية مقارنة بالبنوك التي تعتمد بشكل أكبر على الأنظمة التقليدية، يُعزى ذلك جزئياً إلى القدرة على معالجة عدد أكبر من المعاملات بكفاءة أعلى وبتكلفة أقل وكذلك إلى القدرة على جذب شريحة أوسع من العملاء الذين يفضلون الراحة والسرعة التي توفرها الخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك، تُساعد نظم الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مصرفية لأشخاص قد لا يكون لديهم سهولة الوصول إلى الفروع البنكية التقليدية. هذا يُمكن البنوك من توسيع قاعدة عملائها. ومن المهم للمؤسسات المصرفية أن تُطور استراتيجياتها لتتوافق مع التغيرات الناجمة عن الرقمنة، وأن تُركز على تعزيز المهارات

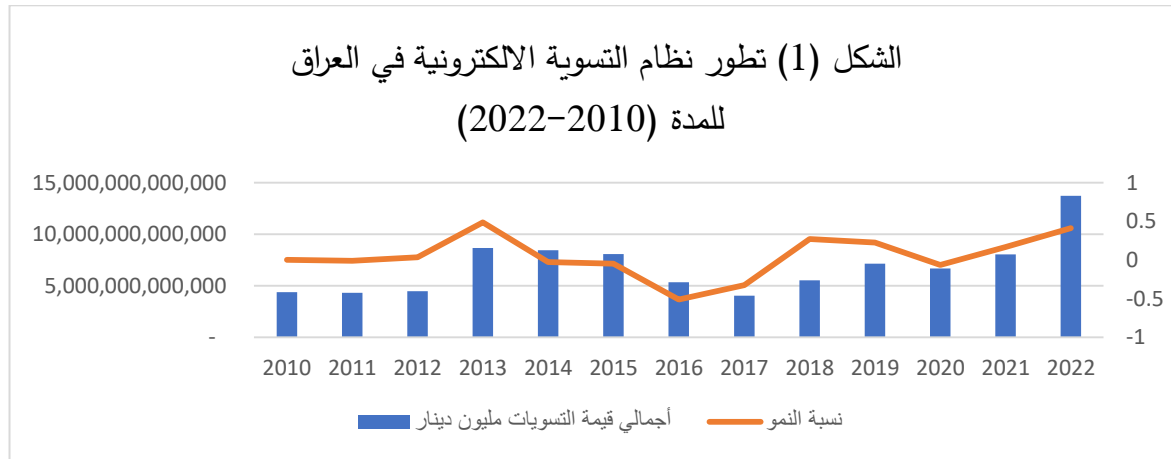
الرقمية للعاملين لضمان استمرارية النجاح والتطور في عصر الدفع الإلكتروني. (جاسم، محمد، ٢٠٢٠: ١٢٤)

سابعاً: تحليل تطور أنظمة الدفع الإلكتروني في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

١. تحليل تطور نظام التسوية الإجمالية الإلكترونية Real Time Gross Settlement system (RTGS) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

يُعتبر نظام التسوية الإجمالية (RTGS) ركيزة أساسية في البنية التحتية للمدفوعات الكبيرة القيمة، حيث يُمكن هذا النظام المشاركين من تسوية المدفوعات إلكترونياً وبشكل فوري خلال ساعات العمل (البنك المركزي العراقي، ٢٠٢١، ص ١١). ومنذ انطلاقه في عام ٢٠٠٦ شهد هذا النظام تطورات ملحوظة.

ويُظهر الشكل (١) مسار التغيرات في أجمالي قيمة التسويات بالدينار العراقي على مدى عقد من الزمان، مُعطيًا لمحة عن الاستجابة المالية للتحديات الاقتصادية والأمنية، في عام ٢٠١٠ بلغت قيمة التسويات (٤,٣٦٢,٨١٧,٢٠٥) مليون دينار، وشهدت ارتفاعاً متواصلاً حتى عام ٢٠١٣، حيث وصل معدل النمو الى ذروته بنسبة (٩٤.١١%)، عاكساً مدة من النشاط الاقتصادي المتزايد.



المصدر: من أعداد الباحث بواسطة برنامج Excel.

لكن المدة بين (٢٠١٧-٢٠١٤) كانت شاهدة على تباطؤ معدلات النمو، حيث انخفضت معدلات النمو بشكل ملحوظ، وصولاً الى (٢٤.٤٥%) في عام ٢٠١٧، وهو ما يُعزى الى تأثير الهجمات الإرهابية التي الفت بظلالها على الاستقرار الاقتصادي والوضع بشكل عام.

وبعد هذه المدة استعاد النظام عافيته، مُسجلاً معدلات نمو إيجابية، باستثناء عام (٢٠٢٠) الذي شهد تراجعاً بسبب الجائحة العالمية حيث بلغت القيمة الإجمالية للتسويات (٦٦٨٧٣١٧.٤٤) مليون دينار، مع معدل نمو سالب قدره (6.20%) .

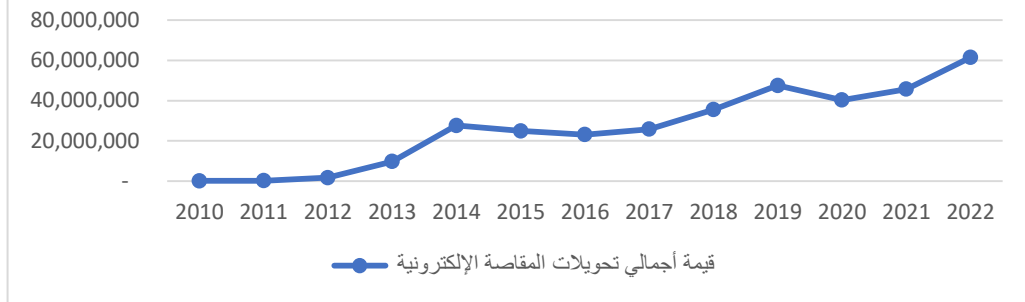
ثم عاود الارتفاع في الأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٢) حيث سجل معدل نمو مرتفع بنسبة (٧٠.٣٢%) ، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتسويات (١٣٧١٤٦٩٨.٣٣) مليون دينار عام ٢٠٢٢ ويظهر معدل النمو المركب الإجمالي للتسويات نمواً بنسبة (9.٥٩%)، مُشيراً الى قدرة النظام على التكيف والتعافي من الصدمات الاقتصادية.

٢. تحليل تطور نظام المقاصة الإلكترونية (Automated Clearing System (CAH) للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

يُعد نظام المقاصة الإلكترونية الركيزة التي تُمكن المصارف وفروعها من تبادل أوامر الدفع (مدفوعات واطئة الكلفة والدين المباشر)، وإتمام المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الإجمالية. انطلق العمل بهذا النظام في عام ٢٠١١ (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٣: ٤٨).

ويلاحظ من الشكل (٢) أن القطاع المصرفي العراقي قد شهد تطوراً ملحوظاً في إجمالي تحويلات المقاصة الإلكترونية خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)، حيث عكست البيانات تصاعداً كبيراً في استخدام التكنولوجيا المالية كأداة لتحسين كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز النشاط الاقتصادي، ففي عام (٢٠١١) بلغت قيمة إجمالي التحويلات الإلكترونية حوالي (١٨١,٠٨٩.٩٧) مليون دينار، مما يشير إلى بداية اعتماد الأنظمة الرقمية في المصارف العراقية. ومع مرور الوقت، ارتفعت هذه القيمة بشكل ملحوظ لتصل إلى (٢٧,٦٥٣,١١٢.٠٦) مليون دينار في عام (٢٠١٤)، مسجلة نمواً يعكس التوسع في استخدام الأنظمة الحديثة وزيادة الثقة في القطاع المصرفي.

الشكل (2) تطور المقاصة الالكترونية في العراق للمدة
(2022_2010)



المصدر: من أعداد الباحث بواسطة برنامج Excel.

ثم عاود النمو خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٤) إلى عدد من العوامل الاقتصادية، منها التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، مما ساعد في تحسين سرعة وكفاءة العمليات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، ساهم النمو النسبي للاقتصاد العراقي خلال تلك المدة في زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، حيث ارتبط ذلك بارتفاع الأنشطة الاستثمارية والتجارية. كما ساعد تحسين البنية التحتية للنظام المصرفي وتطبيق إجراءات أمان متقدمة في تعزيز ثقة العملاء واعتمادهم المتزايد على الخدمات المصرفية الرقمية.

وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي خلال السنوات الأولى من التحليل، شهدت المدة (٢٠١٥-٢٠١٦) انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي التحويلات. فقد تأثرت هذه المدة بشكل كبير بتحديات اقتصادية وأمنية كان لها أثر واضح على الاقتصاد الوطني. فقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، والذي يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية العراقية، إلى تقليص النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما انعكس على العمليات المصرفية. كما ساهمت التوترات الأمنية في انكماش الثقة الاقتصادية وتراجع استخدام القنوات المصرفية الإلكترونية.

وبعد هذا التراجع المؤقت، استأنفت التحويلات مسارها التصاعدي بدءاً من عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمتها (٤٠,٣١١,٨٩٣.١٥) مليون دينار في عام (٢٠٢٠). إلا أن هذا العام شهد انخفاضاً نسبياً مقارنة بالاتجاه العام، وهو ما يمكن تفسيره بتداعيات جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت على النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي. كما أن تقلبات في أسعار النفط خلال تلك المدة ساهمت في حدوث بعض التباطؤ في العمليات الاقتصادية والمصرفية.

وبإجراء تحليل للمدة الزمنية المدروسة، يتضح أن معدل النمو المركب لإجمالي التحويلات خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) قد بلغ (٧٠.٢٧%)، ويعكس هذا المعدل العالي نجاح القطاع المصرفي العراقي في تحقيق تحول رقمي ملحوظ وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المالية، مما ساهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتعزيز دور المصارف في الاقتصاد الوطني، ومع ذلك فإن استدامة هذا النمو تتطلب مواجهة التحديات الاقتصادية التي قد تعيق استمرار التوسع في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية.

ثامناً: تحليل تطور مؤشرات الربحية

١. نسبة العائد على الموجودات Return on Assets Ratio للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢)

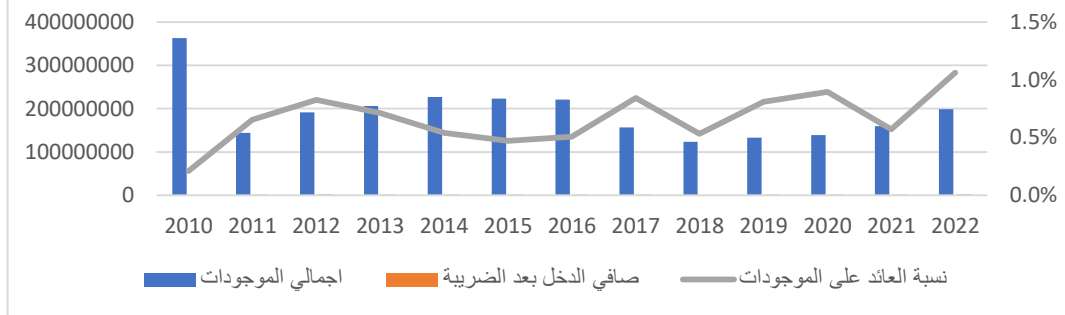
تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصارف على استخدام موجوداتها في توليد الربح، وان ارتفاع هذه

النسبة يدل على كفاءتها في استغلال موجوداتها بشكل صحيح. (Obeid, 2023 :1)

ويتبين من الشكل (٣) أن نسبة العائد على الموجودات في القطاع المصرفي العراقي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال المدة الممتدة من (٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢)، مما يعكس تغيرات جوهرية في الأداء المالي وإدارة الموجودات. فقد ارتفعت هذه النسبة من (٠.٢%) في عام ٢٠١٠ إلى (٠.٨%) في عام ٢٠١٢، وهو تطور يعكس الزيادة الكبيرة في إجمالي الموجودات، التي بلغت (١٩١,٣٥٥,٤٦٥) مليون دينار عام ٢٠١٢، فضلاً عن التحسن الملحوظ في صافي الدخل لنفس العام، الذي سجل (١,٥٨٣,٢٧٧) مليون دينار. ويظهر هذا النمو زيادة كفاءة المصارف في إدارة مواردها واستغلالها لتحقيق عوائد أعلى.

مع ذلك، شهدت نسبة العائد انخفاضاً خلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٦. ففي عام ٢٠١٣، تراجعت النسبة إلى (0.7%)، رغم زيادة إجمالي الموجودات إلى (206,554,047) مليون دينار، وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في صافي الدخل الذي بلغ (1,473,302) مليون دينار. واستمرت النسبة في الاستقرار عند (0.5%) خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦، مما يعكس فترة من التوازن النسبي في الأداء المالي، على الرغم من محدودية التحسن في الكفاءة التشغيلية.

شكل (3) تطور نسبة العائد على الموجودات
للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2022)



المصدر: من عمل الباحث بواسطة برنامج Excel.

ثم عاد التحسن في الأداء المالي ليظهر مجدداً في عام ٢٠١٧، حيث ارتفعت نسبة العائد إلى (٠.٨%) رغم انخفاض إجمالي الموجودات إلى (١٥٦,٦٩١,١٢٩) مليون دينار. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بارتفاع صافي الدخل إلى (١,٣٢٢,٠٩٦) مليون دينار، مما يعكس قدرة المصارف على تحقيق عوائد أعلى باستخدام موارد أقل، وهو ما يشير إلى تحسين كبير في كفاءة إدارة الموجودات.

أما خلال الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠، فقد استمرت نسبة العائد على الموجودات في التحسن التدريجي، إذ ارتفعت من (٠.٥%) في عام ٢٠١٨ إلى (٠.٩%) في عام ٢٠٢٠. وتزامن هذا التحسن مع زيادة مستمرة في صافي الدخل، الذي بلغ (١,٢٤٠,٢٣٠) مليون دينار في عام ٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى تطور الأداء المالي للقطاع المصرفي. لعبت أنظمة الدفع الإلكترونية دوراً مهماً في هذا التحسن، حيث ساهمت في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتخفيض التكاليف، مما أدى إلى زيادة الإيرادات.

وعلى الرغم من التحسن المتواصل، فقد شهد عام ٢٠٢١ تراجعاً في نسبة العائد إلى (٠.٦%). ورغم ارتفاع إجمالي الموجودات إلى (١٥٩,٥٩٢,٧٤٧) مليون دينار، إلا أن الانخفاض الكبير في صافي الدخل إلى (٩١٢,١٦٨) مليون دينار أدى إلى هذا التراجع، مما يعكس تأثير التحديات الاقتصادية وضعف الأرباح التشغيلية، وفي المقابل، شهد عام ٢٠٢٢ تحسناً كبيراً في نسبة العائد، حيث وصلت إلى (١.١%)، وهو أعلى مستوى خلال فترة التحليل. يعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الإيجابية في إجمالي الموجودات التي بلغت (١٩٨,٦٦١,٨٣٢) مليون دينار، إضافة إلى تحسن صافي الدخل الذي سجل (٢,١١١,٥٤٦)

مليون دينار. يعكس هذا الأداء تطوراً كبيراً في الكفاءة التشغيلية للموجودات، مع تأثير واضح لأنظمة الدفع الإلكترونية التي ساعدت في تحسين العمليات المصرفية وزيادة العوائد.

ومما سبق يتبين، أن تطور نسبة العائد على الموجودات في القطاع المصرفي العراقي خلال هذه المدة كان نتيجة تفاعل عدة عوامل، منها زيادة كفاءة إدارة الموارد، ودور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين الأداء المالي، إلى جانب تأثيرات الظروف الاقتصادية، ويظهر الأداء العام قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع التحديات الاقتصادية والاستفادة من التقنيات الحديثة لتحقيق نمو مستدام.

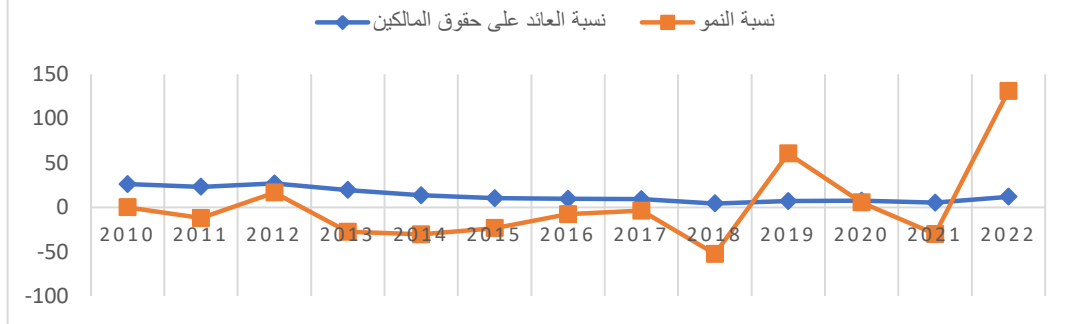
٢. نسبة العائد على حق الملكية Rate of Return on Equity للمدة (٢٠٢٢-٢٠١٠)

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسات المالية على تحقيق الأرباح وتعكس كفاءتها التشغيلية، إذ تُقاس بمدى قدرة الشركة على استثمار حق الملكية بشكل فعال لتوليد الأرباح. (الخفاجي , ٢٠٢١: ٤٣)

ونرى من خلال الشكل (٤) أن نسبة العائد على حق الملكية في القطاع المصرفي العراقي شهدت تقلبات ملحوظة خلال المدة ٢٠٢٢-٢٠١٠، مما يعكس تأثيراً واضحاً للعوامل الاقتصادية والمالية المختلفة، إلى جانب تأثير أنظمة الدفع الإلكترونية على الأداء المصرفي. فمنذ بداية المدة، سجلت النسبة تراجعاً كبيراً، حيث انخفضت من (٢٦.١٦%) في عام ٢٠١٠ إلى (٤.٣٧%) في عام ٢٠١٨، بمعدل نمو سلبي بلغ (٥٢.٨%). وهذا التراجع يُعزى إلى جملة من الأسباب الاقتصادية، أبرزها تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف كفاءة إدارة الموارد المالية في بعض المصارف. كما أن التحديات الأمنية التي ميزت تلك الفترة قللت من قدرة القطاع المصرفي على تحقيق عوائد مستقرة للمساهمين ما انعكس سلباً على الأداء المالي العام.

ومع بداية عام ٢٠١٨، شهدت النسبة تحولاً إيجابياً ملموساً، حيث بدأت في الارتفاع التدريجي لتصل إلى (٦.٩٦%) في نفس العام، ثم استمرت بالتحسن حتى بلغت (١١.٨١%) في عام ٢٠٢٢، مسجلة معدل نمو إيجابي بلغ (١٣٠.٢%). ويُعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى عاملين رئيسيين: الأول، زيادة إجمالي الدخل المحقق خلال هذه الفترة نتيجة تعزيز الأنشطة المصرفية وتحسين الربحية. الثاني، التراجع في إجمالي قيمة الموجودات في بعض السنوات، مما ساهم في تحسين كفاءة استغلال الموارد المالية لتعظيم العوائد.

شكل (4) تطور نسبة العائد على حق الملكية للقطاع المصرفي العراقي
للمدة (2010-2022)



المصدر: من عمل الباحث بواسطة برنامج Excel.

على الرغم من الاتجاه الإيجابي العام، إلا أن عام ٢٠٢١ سجل تراجعاً ملحوظاً في النسبة إلى (٥.١٣%). يُعزى هذا الانخفاض إلى زيادة في قيمة الموجودات، قابلها انخفاض في صافي الربح المحقق، ما يعكس تحديات في تحقيق التوازن بين نمو الموجودات وزيادة الربحية. إذ يشير هذا التراجع إلى حاجة القطاع المصرفي لمزيد من التحسينات في إدارة الأصول لتحقيق نسب عائد أكثر استقراراً.

أما عام ٢٠٢٢، وصلت نسبة العائد على حق الملكية إلى أعلى مستوياتها خلال المدة المدروسة، حيث بلغت (١١.٨١%). يعكس هذا الأداء تحسناً شاملاً في إدارة الموارد المالية وتعزيز استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية، التي وفرت وسائل أكثر كفاءة لتحصيل الإيرادات وخفض التكاليف التشغيلية.

وبناءً على ما سبق، يُظهر أن لأنظمة الدفع الإلكترونية دوراً محورياً في تحسين الأداء المصرفي خلال مدة الدراسة، حيث أسهمت في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، مما ساعد المصارف على زيادة الدخل وتحقيق عوائد أعلى على حق الملكية. كما ساهمت هذه الأنظمة في تطوير الخدمات المصرفية، مما عزز من استقطاب العملاء وزيادة الثقة في القطاع المصرفي.

الاستنتاجات:

١. أوضحت الدراسة أن أنظمة الدفع الإلكتروني تساهم بشكل فعال في تقليل التكاليف التشغيلية للمصارف من خلال أتمتة العمليات المصرفية وتحسين كفاءتها، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف.

٢. تسهم أنظمة الدفع الإلكتروني في استقطاب شريحة واسعة من العملاء، خصوصاً غير المشمولين مالياً، حيث توفر هذه الأنظمة سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يزيد من الإيرادات ويعزز دور المصارف في تحقيق الشمول المالي.

٣. هناك علاقة إيجابية بين استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني وتحسين مؤشرات الربحية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حق الملكية (ROE)، مما يعكس دورها في تعزيز الأداء المالي للمصارف.

٤. أظهرت أنظمة الدفع الإلكتروني قدرة كبيرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية والصدمات الأمنية، مما ساهم في تعزيز استقرار النظام المصرفي وتحقيق استدامة العمليات المالية في أوقات الأزمات.

٥. أدى استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني إلى توفير خدمات آمنة وموثوقة، مما ساهم في تعزيز الثقة بين العملاء والمؤسسات المصرفية، وشجع على زيادة التعاملات المالية الإلكترونية.

٦. أدى الاعتماد المتزايد على أنظمة الدفع الإلكتروني إلى خلق بيئة تنافسية بين المصارف، حيث تسعى كل منها إلى تحسين خدماتها الرقمية لتلبية تطلعات العملاء، مما يدفع القطاع المصرفي نحو الابتكار والتطوير المستمر.

التوصيات

١. من الضروري أن تقوم المصارف بزيادة استثماراتها في تطوير البنية التحتية الرقمية لدعم أنظمة الدفع الإلكتروني، ما يضمن تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، وبالتالي زيادة مستويات الربحية بشكل مستدام.

٢. يوصى بإطلاق حملات توعوية مكثفة تستهدف الأفراد غير المشمولين مالياً، لتشجيعهم على استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني والاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية، مما يعزز من الشمول المالي.

٣. يوصى بتوفير برامج تدريبية دورية للموظفين المصرفيين لتطوير مهاراتهم في استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني وضمان تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، ما يساهم في تحقيق رضا العملاء وزيادة الولاء المصرفي.

٤. من الأجدر بالمصارف تبني نهج الابتكار في تطوير خدمات ومنتجات رقمية جديدة تتناسب مع احتياجات العملاء وتطلعاتهم، مما يعزز من قدرتها على المنافسة في السوق.

٥. من المهم أن تقوم المصارف بتطبيق أحدث تقنيات الأمان السيبراني لضمان حماية البيانات والمعاملات المالية الإلكترونية، مما يزيد من ثقة العملاء ويقلل من المخاطر الأمنية.

المصادر أولاً. المراجع العربية:

١. حميد، سلطاني، "مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطويره في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، القانونية والسياسية، جامعة البليدة، المجلد ١١، العدد ٢، الجزائر، (٢٠٢٢).
٢. احمد، زغدار، كلثوم، محمدي، "تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (ARTGS) في النظام المصرفي الجزائري (٢٠١٤-٢٠٠٦)"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحيى بن فارس، المجلد (٢)، العدد (٩)، (٢٠١٥).
٣. إسماعيل، ناصر وآخرون، "البطاقة الذكية وأثرها في التقليل من بعض المخاطر المصرفية"، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (٣٧)، (٢٠١٣).
٤. بريكة، سعد، شوق بريكة، "تحديات وسائل الدفع الإلكتروني مجلة البحوث الاقتصادية والمالية"، العدد (٢)، (٢٠١٤).
٥. البنك المركزي العراقي تقارير الاستقرار المالي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٢) المديرية العامة للأحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالية.
٦. جاسم، علا سمير سبتي، محمد، محمود إسماعيل، "نظم الدفع الإلكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف: بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٥)، العدد (٥١)، (٢٠٢٠).
٧. الجنيهي، منير محمد، الجنيهي، ممدوح محمد، "الشركات الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، د.ط، مصر، (٢٠٠٨).
٨. الحداد، وسيم وآخرون، "الخدمات المصرفية الإلكترونية"، دار المسيرة، عمان، ط ١، (٢٠١٢).
٩. الحسيني، زهراء هادي معلة، "تفعيل القطاع المصرفي في ظل استخدام انظمة الدفع الإلكتروني في العراق"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، (٢٠١٩).
١٠. الخزرجي، ثريا، البارودي، شيرين بدري، "الابتكارات الحديثة لأنظمة المدفوعات وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة خاصة لتجربة البنك المركزي العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد (٨)، العدد (٣١)، (٢٠١٢).
١١. الخفاجي، هالي حمدي، " اختبار العلاقة بين إدارة رأس المال العامل والربحية والكفاءة التشغيلية باستعمال سببية Granger: دراسة تطبيقية لعينة من شركات قطاعي الخدمات

- والصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، (٢٠٢١).
١٢. الربيعي، حاكم محسن، راضي، حمد عبد الحسين، "حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"، دار اليازوري د.ط، عمان، (٢٠١٣).
١٣. رحيم، به ختیار، "النقل المصرفي الإلكتروني"، دار الكتب القانونية-دار شتات د.ط، مصر الإمارات، (٢٠١٣).
١٤. زيقيم، سارة، "دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة في بنك خليج الجزائر (وكالة بسكرة)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية / نقود ومالية، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٥).
١٥. سالم، محمد علي، طالب، عباس، "البطاقة الائتمانية والأساس القانوني لحمايتها من التزوير"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد (٧)، العدد (٢)، (٢٠١٥).
١٦. شاهين، علي عبد الله، "نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها"، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، المجلد (١٢)، العدد (١)، (٢٠١٠).
١٧. الشندي، أديب قاسم، "الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض"، مجلة جامعة واسط للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (١)، (٢٠١١).
١٨. الصرن، رعد حسن، "عولمة جودة الخدمة المصرفية"، مؤسسة دار الوراق، د.ط، عمان، (٢٠٠٧).
١٩. صندوق النقد العربي، "أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، أبو ظبي، (٢٠١٠).
٢٠. صندوق النقد العربي، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، أبو ظبي، (٢٠١٥).
٢١. صندوق النقد العربي، "اللجنة العربية لأنظمة الدفع والتسوية"، أبو ظبي، (٢٠٠٨).
٢٢. صندوق النقد العربي، "سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية"، أبو ظبي، (٢٠١٧).
٢٣. الصيرفي، محمد، "الإدارة الإلكترونية"، شركة جلال للطباعة، مصر، ط١، (٢٠٠٦).
٢٤. عبد الخالق، محمد، "الإدارة المالية والمصرفية"، دار أسامة، عمان، ط١، (٢٠١٠).

٢٥. عبد الله، محمد طاهر، "التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، (٢٠١٥).

٢٦. الكريطي، ساهرة جاسب سعيد، "تأثير أدوات السياسة النقدية البديلة في تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، (٢٠٢٤).

٢٧. محمود، سحنون، "النقود الإلكترونية وأثرها في المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية"، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير جامعة بكرة، العدد (٩)، (٢٠٠٦).

٢٨. المنشد، وحيدة جبر، مجيد، حيدر كامل، "واقع وسائل الدفع الإلكتروني في العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة عشر، العدد التاسع والستون، (٢٠٢١).

٢٩. ياس، أسماء خضير، جميل، احمد صبحي، "مظاهر استخدام الصيرفة الإلكترونية في العراق-دراسة حالة على مجموعة من المصارف التجارية في بغداد"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (٤٠)، (٢٠١٤).

٣٠. يوسف، مصطفى، "النقود والبنوك الإلكترونية، في ظل التقنيات الحديثة"، مؤسسة رسلان للنشر، سوريا، (٢٠١١)، (متاح على الأنترنت).

ثانيا. المراجع الأجنبية

31. Michael, James., Rahul, Sharma., Dr., Amalanathan, Paul. (2022). A comparative study on selected indian banks' financial ratios for the period from fy 2017–2021. EPRA international journal of multidisciplinary research, doi: 10.36713/epra11616.

32. Obeid, R., "Factors Affecting Return on Assets (ROA) in the Banking Sector of Selected Arab Countries : Is There a Role for Financial Inclusion and Technology Indicators?". International Journal of Economics and Finance, Vol. 15, No. 9, (2023).

<https://doi.org/10.5539/ijef.v15n9p1>

33. Siddiqui, Mohammed Kamran, and Goyal Krishan Kumar, "A Study the Use of E-Payment Systems Based on Artificial Intelligence", In: Saroj Hiranwal and Garima Mathur (eds), Artificial Intelligence and Communication Technologies, SCRS, India, (2023).